تقرير لجنة المراجعة بشركة سمو العقارية
بشأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م

السادة / مساهمي شركة سمو العقارية، **المحترمين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،

يسر لجنة المراجعة أن تقدم لكم تقريرها السنوي، الذي يوضح أبرز أنشطتها ورأيها بشأن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة، وذلك وفقاً للمادة (88) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية، والتي نصت في الفقرة (أ) على: "يجب أن يشمل تقرير لجنة المراجعة على تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في هذه اللائحة، على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة".

تشكيل لجنة المراجعة واجتماعاتها

تتكون لجنة المراجعة من أربعة أعضاء وعقدت اللجنة خلال العام 2025م سبعة اجتماعات، تم خلالها مناقشة الموضوعات الداخلة ضمن اختصاصاتها وفقًا لخطة عمل لجنة المراجعة المبنية على لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى ذات صلة.

فيما يلي ملخص لأعمال لجنة المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، مشتملًا على أبرز أنشطتها والأعمال التي قامت بها اللجنة في إطار تنفيذ لائحتها المعتمدة من قبل الجمعية العمومية.

أولاً: التقارير المالية

ناقشت اللجنة خلال عدد من اجتماعاتها القوائم المالية الربع سنوية والسنوية للشركة للعام 2025م، حيث تم من خلالها مناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة مع الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي كما شملت المناقشات مراجعة نتائج القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، ودراسة تقرير مجلس الإدارة وإبداء الرأي الفني فيه، ودراسة السياسات المحاسبية المتبعة والمسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.

ثانيًا: مراجع الحسابات

- قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بترشيح مراجعي الحسابات وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة، حيث وافقت الجمعية على تعيين حلول كرو للاستشارات المهنية كمراجع حسابات للشركة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية الربع سنوية والسنوية للعام المالي 2025م والربع الأول من عام 2026م.
- كما راجعت اللجنة الخطة المقدمة من المراجع الخارجي لأعمال المراجعة، والتحقق من استقلاليته، ودراسة التقارير المقدمة من قبله.

ثالثًا: المراجعة الداخلية وضمان الالتزام

تابعت لجنة المراجعة أعمال المراجعة الداخلية ومستوى التقدم في تنفيذ خططها المعتمدة، واطلعت على أبرز ما ورد في تقارير المراجعة الداخلية لإدارات الشركة المختلفة خلال عام 2025م، كما اطلعت على التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المراجعة الداخلية.

كما قامت اللجنة بمراجعة العقود والتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من خلال تقرير مراجع حسابات الشركة. والاطلاع على تقارير الالتزام الدورية التي تعكس مدى التزام الشركة بالمتطلبات النظامية الصادرة عن الجهات الرقابية، إضافة إلى الاطلاع على تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، ترى اللجنة أن نتائج المتابعة والاطلاع المشار إليها أعلاه تعكس سلامة الممارسات المالية والتشغيلية المتبعة في الشركة خلال العام.

كما قامت اللجنة بدراسة المخاطر التي قد تواجه الشركة من خلال تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وترى اللجنة بعد دراستها لهذه المخاطر سواء مخاطر السيولة أو مخاطر راس المال او مخاطر الائتمان أو مخاطر العملة او مخاطر السوق أنها لا تهدد نشاطات الشركة، مع التأكيد على أهمية سعي الشركة إلى تنويع استثماراتها قصيرة وطويلة الأجل كأحد البدائل الاستراتيجية لتعزيز قدرتها على مواجهة أي مخاطر مستقبلاً.

رابعاً: تقييم نظام الرقابة الداخلية

قامت شركة سمو العقارية خلال العام 2025م ببذل كافة الجهود الممكنة لضمان ملاءمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الصادرة عن هيئة السوق المالية والجهات ذات العلاقة، وقد شملت الأنشطة المنفذة خلال العام مراجعة كفاءة النظام الرقابي الداخلي من خلال أعمال المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام

وتقرير مراجع الحسابات، وذلك بهدف تقييم مدى كفاية الضوابط الرقابية الداخلية المعتمدة، والتحقق من وجود الأنظمة والإجراءات اللازمة لتحديد وإدارة المخاطر المالية التي قد تواجه الشركة وآلية التعامل معها. وبعد مراجعة نتائج هذه الأنشطة، ترى اللجنة عدم وجود نقاط ضعف جوهرية تؤثر على ملاءمة نظام الرقابة الداخلية. وعليه فإن الشركة لديها نظام رقابي داخلي كافٍ ويعمل بصورة ملائمة ويتم مراقبته وتعزيزه بشكل مستمر.

وفي الختام:

تؤكد لجنة المراجعة أنها تقوم بالمراجعة الدورية لنظام وإجراءات الرقابة الداخلية بالشركة ومدى فاعلية هذه الرقابة على نشاطات الشركة المالية والإدارية والتشغيلية للوصول إلى أفضل مستويات الرقابة اللازمة.

كما توضح اللجنة بأن نظام الرقابة الداخلية بالشركة أُعد على أسس سليمة ويتم تنفيذه بفعالية، وأنه لا يوجد أي ملاحظات جوهرية تذكر توصلت لها اللجنة خلال مراجعتها.

هذا وبالله التوفيق،،،

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المراجعة

زياد بسام البسام

سياسة المسئولية الاجتماعية لشركة سمو العقارية

تمهيد:

تُعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الركائز الجوهرية لنهضة المجتمعات وتطورها، إذ تمثل إطارًا شاملًا يعكس مستوى الوعي الفردي والجماعي تجاه الالتزامات الاجتماعية. ويقاس إسهام الفرد في محيطه بقدر ما يتحمله من مسؤوليات تجاه ذاته وتجاه الآخرين. كما تُعد المسؤولية الاجتماعية التزامًا مؤسسيًا مستدامًا، يستهدف الإسهام في التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة للعاملين وعائلاتهم وللمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع، بوصفها ممارسة أخلاقية تهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي.

وتؤكد التجارب التنموية أن نضج المجتمعات وتقدمها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى وعي أفرادها بمسؤولياتهم، القائمة على التكافل والتعاون والالتزام والاندماج الاجتماعي الإيجابي. وفي هذا السياق، يعكس التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية بعدًا استراتيجيًا يعزز ثقة المجتمع ويزيد من قدرتها على تحقيق رسالتها التنموية، فضلًا عن دوره في دعم استدامة البيئة المجتمعية والاقتصادية.

وانطلاقًا من هذا الإدراك، تؤمن شركة سمو العقارية بأهمية دورها في خدمة المجتمع وتعزيز التنمية الاجتماعية، وتسعى إلى الارتقاء بإسهاماتها المجتمعية بما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك عبر تبني ممارسات تتسم بالشفافية والإفصاح عن أهدافها وخططها في هذا المجال ضمن تقاريرها الرسمية، بما يعزز الثقة ويضمن أعلى مستويات الوضوح والمصداقية.

البند الأول: المسؤولية الاجتماعية وأهميتها.

تتمثل المسؤولية في مساهمة الشركة في تحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بنشاطها، بما في ذلك مصالح العاملين، المساهمين، البيئة الخارجية، والمجتمع ككل. ويتم ذلك من خلال التصرف بمسؤولية مدفوعة بدوافع دينية وأخلاقية، لتعزيز مكانة الشركة التنافسية في مجال نشاطها. انطلاقًا من هذا المفهوم، تلتزم الشركة بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بوجه عام، وللعاملين فيها بوجه خاص، من خلال تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المساهمة في رفاهية المجتمع ككل. كما تسعى الشركة إلى المساهمة في تقليل مستويات البطالة واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل.

وبناءً على ذلك، فإن وعي الشركة بأهمية المسؤولية الاجتماعية وحرصها على الالتزام بالقيم والمعايير الأخلاقية والإنسانية — مثل التكافل والروح الوطنية والالتزام تجاه أصحاب المصالح كافة من موظفين ومساهمين وعملاء وأفراد المجتمع — يُعد عنصرًا أساسيًا في نجاحها ونموها المستدام. فكلما زاد إدراك الشركة لأهمية هذا الدور ومنحته القيمة المستحقة، ازدادت فرص تطورها وازدهارها، وانعكس ذلك إيجابًا على ربحيتها وسمعتها.

البند الثاني: الهدف من السياسة.

تهدف سياسة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة إلى تحقيق ما يلي:

1. **تعزيز ريادة الشركة** في مجال المسؤولية الاجتماعية، بحيث تكون ضمن الجهات الأكثر إسهامًا وتأثيرًا في خدمة المجتمع.
2. **الالتزام بالمعايير الوطنية المعتمدة** في تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية بوصفها استثمارًا طويل المدى يحقق قيمة مستدامة للشركة ولأصحاب المصلحة.
3. **الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة** للمجتمع بشكل عام، ورفع مستوى جودة الحياة للعاملين بشكل خاص .
4. **تحقيق التوازن بين الأهداف المؤسسية والأهداف المجتمعية**، بما يضمن مواءمة دور الشركة مع احتياجات المجتمع وتطلعاته .

5. **تعزيز قدرات الشركة في استقطاب وتطوير الموارد البشرية**، والحفاظ على المواهب من خلال خلق بيئة عمل تدعم الاستقرار والنمو المهني .
6. **رفع مستوى ولاء الموظفين والعملاء**، ولا سيما في ظل تزايد اهتمام العملاء بالتعامل مع الشركات ذات الدور التنموي والمسؤول تجاه المجتمع .
7. **الإسهام في تعزيز استدامة الشركة على المدى الطويل** من خلال دعم استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية المحيطة بها.

البند الثالث: الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية

أصدر مجلس إدارة الشركة توجيهاته للإدارة التنفيذية بضرورة ترسيخ مكانة الشركة في طليعة الكيانات الرائدة في تبني وتطبيق أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك من خلال الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقي في جميع تعاملاتها مع أصحاب المصالح، ايمانا منها بأن هذه الجوانب هي جزء أساسي من استراتيجية الشركة لتحسين القدرة التنافسية بصرف النظر عن كون المسؤولية الاجتماعية تعد عنصرا أساسي لتحقيق مصلحة وأهداف الشركة.

وترتكز سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة في العمل على ما يلي:

1. الالتزام الدائم بالسلوك الأخلاقي في جميع الممارسات المؤسسية، وذلك عبر التقيد بالأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها، واحترام القيم الثقافية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
2. تقديم الدعم الشامل للمبادرات والبرامج المجتمعية التي تنفذها المؤسسات غير الربحية داخل المملكة العربية السعودية، بهدف تعزيز أثرها التنموي واستدامتها.
3. تعزيز التعاون والتكامل مع الجامعات ومراكز الأبحاث من خلال دعم البرامج التعليمية والمبادرات النوعية والدراسات العلمية التي تسهم في تحقيق قيمة مضافة للشركة والمجتمع على حد سواء.
4. المشاركة الفاعلة في تأسيس ودعم إنشاء وترميم وتشغيل المراكز الاجتماعية والخيرية والصحية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة.
5. الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة، وذلك عبر المبادرات التالية:
   - تنمية القدرات الفنية للعاملين في الشركة من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية ترفع مستوى مهاراتهم الفنية والمهنية.
   - تدريب وتأهيل الخريجين من أبناء الوطن، بما يمكّنهم من الالتحاق بفرص العمل المتاحة في المؤسسات والشركات الوطنية.
   - حماية البيئة والحد من التلوث، وتعزيز الاستخدام الأمثل والعادل للموارد الطبيعية، إضافة إلى نشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع.

البند الرابع: نطاق تطبيق السياسة

تسري أحكام هذه السياسة على جميع المساهمين في شركة سمو العقارية، من أصحاب المصالح والمستفيدين المباشرين من نشاط الشركة، وجميع العاملين بالشركة، والعملاء والموردين والمجتمع المحلي والبيئة المحيطة.

البند الخامس: الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

انطلاقا من القيم العليا للشركة ومن أهمها قيمة المشاركة والقائمة على ثلاث ركائز رئيسية وهي:

1. الاحترام والمسؤولية.
2. دعم المجتمع ومساعدته.

3. حماية البيئة.

لذا تواصل الشركة جهودها الحثيثة في تبني وتنفيذ العديد من برامج خدمة المجتمع التي تأتي متفقة مع رسالة واهداف الشركة وقيمها وتعكس التزامها المطلق في تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للفئات الأكثر حاجه وتوفير احتياجاتها من خلال وضع برامج وسياسات وفريق خاص بنشاط المسؤولية الاجتماعية لمساعدة أكبر شريحة ممكنة في المجتمع، وتعمل الشركة على تأسيس علاقات متينة مع شرائح المجتمع تسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في هذا الوطن الغالي، ويكمن الدافع وراء تبني الشركة لهذه البرامج والسياسات هو سعيها الحثيث الإحداث فارق كبير ليس فقط عبر تقديم المساعدة وإنما من خلال تشجيع وتمكين أبناء وبنات الوطن من خلال توظيف مهاراتهم وخبراتهم في تطوير مجتمعهم.

البند السادس: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح.

1. **تزويد جميع الأفراد والأطراف ذات العلاقة** بالمعلومات الدقيقة والموثوقة والمبنية على المصداقية، مع مراعاة توقيت الإفصاح عنها بما يضمن عدم تعارضه مع الأنظمة والقواعد المهنية المعمول بها.
2. **الالتزام بتطبيق مبادئ وممارسات الحوكمة** بكامل عناصرها وبأعلى درجات النزاهة والشفافية، والعمل على توثيق تلك الممارسات ضمن التقارير الرسمية ذات الصلة.
3. **تعزيز مشاركة مختلف الأطراف ذات المصلحة** من مستثمرين وموظفين وموردين وعملاء وأفراد من المجتمع وذلك من خلال إشراكهم كلٌّ في مجاله في القرارات والبرامج والدراسات المتعلقة بالشركة.
4. **توضيح الأنظمة والإجراءات الإشرافية** المنظمة للعلاقة مع أصحاب المصالح، مع ضمان الالتزام بها والاستمرارية في تطبيقها بما يعزز الثقة ويحافظ على اتساق الممارسات المؤسسية.
5. **العمل وفق مبدأ الشفافية الشاملة** بما يكفل التزام الشركة بتعهداتها واحترامها للأنظمة واللوائح، إلى جانب الإفصاح المسؤول عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح، وفقًا لسياسة الإفصاح المعتمدة ولوائح وتعليمات هيئة السوق المالية.

البند السابع: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه الموظفين.

1. تهيئة بيئة عمل آمنة ومحفّزة تُمكّن الموظفين من أداء مهامهم بفعالية، وتسهم في تعزيز صحتهم ورفاههم ورفاه أسرهم، وبما لا يتعارض مع التزاماتهم العائلية.
2. تعزيز حرية التعبير المنضبطة من خلال تشجيع الموظفين على طرح آرائهم وأفكارهم ضمن إطار السلوكيات المهنية المتعارف عليها، والإصغاء لها بكل احترام وتقدير.
3. تمكين جميع الموظفين دون تمييز من المشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية، بما يسهم في رفع كفاءاتهم وتنمية مهاراتهم المهنية والشخصية.
4. ترسيخ علاقات مهنية قائمة على المسؤولية والنجاح المشترك بين الشركة وموظفيها، بما يعزز الانتماء المؤسسي ويدعم الأداء الفعّال.
5. تطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين الموظفين، والامتناع عن أي شكل من أشكال التمييز المبني على العِرق أو الاعتبارات الشخصية.
6. تشجيع الموظفين ودعم مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية التي تسهم في خدمة المجتمع المحلي وتعزيز الدور الاجتماعي للشركة.
7. التقيد والالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

البند الثامن: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه المجتمع.

1. **تلتزم الشركة تجاه المجتمع المحيط بها بالاستثمار في تنميته** من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات ذات أثر تنموي طويل المدى، تأخذ في الاعتبار طبيعة المجتمع واحتياجاته، وتستند إلى أسس راسخة تضمن استدامتها.

2. **تبذل الشركة أقصى ما يمكن من جهود لتقديم مختلف أشكال الدعم المباشر وغير المباشر** للمؤسسات الخيرية والاجتماعية والتنموية، بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.
3. **الإسهام في تعزيز فرص التوظيف لأفراد المجتمع** عبر تقديم البرامج والدورات التدريبية التي تُمكّن أبناء المجتمع من تطوير مهاراتهم وزيادة جاهزيتهم لسوق العمل.
4. **الاستثمار في إنشاء المجمعات التجارية والسكنية** بما يسهم في دعم التنمية العمرانية وتحسين جودة الحياة لدى المجتمع المحلي.

البند التاسع: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه البيئة

1. **العمل على تحديد جميع المؤثرات البيئية** المباشرة وغير المباشرة، الإيجابية منها والسلبية، الناتجة عن أنشطة الشركة وممارساتها التشغيلية، وذلك بهدف إدارتها بفعالية والحد من آثارها السلبية المحتملة.
2. **السعي إلى تحقيق أهداف بيئية مستقبلية مستدامة** من خلال تحقيق نتائج إيجابية متوافقة مع المعايير الدولية للمحافظة على البيئة، مع الالتزام بتوثيق هذه الجهود بصورة دورية ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية، وتضمينها في التقرير السنوي للشركة.
3. **الإسهام في دعم الجهود الرامية إلى تطوير الأساليب والبرامج التطبيقية البيئية المستدامة**، سواء المباشرة أو غير المباشرة، وخاصة تلك التي تعتمد على ممارسات نظيفة وصديقة للبيئة.
4. **تنفيذ تقييم مستمر للمشاريع التجارية والتنموية** التي تشرف عليها الشركة بهدف رصد ومعالجة أي تأثيرات بيئية سلبية محتملة، وضمان توافق العمليات مع أفضل الممارسات البيئية المعتمد

البند العاشر: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه العملاء.

1. **تقديم الوحدات التأجيرية والمنتجات العقارية والخدمات بمعايير جودة عالية** وبأسعار مناسبة، مع الالتزام بالشفافية في الإعلان عنها، وضمان كونها آمنة وصديقة للبيئة، إضافة إلى الحرص على التطوير المستمر للمنتجات والمشاريع العقارية بما يتوافق مع أفضل الممارسات المهنية.
2. **تعزيز وبناء علاقات إيجابية مع العملاء** تقوم على الثقة والمنفعة المتبادلة، بما يسهم في ترسيخ شراكات مستدامة تدعم تحقيق أهداف الطرفين.
3. **بذل العناية الواجبة في توسيع قنوات التواصل مع العملاء**، وتنفيذ الاستبيانات وآليات جمع الملاحظات التي تسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة والارتقاء بمستوى رضا العملاء.

البند الحادي عشر: مسؤولية الشركة تجاه الموردين.

1. **الالتزام قدر الإمكان بتفضيل الشراء من الموردين المحليين**، دعمًا لاقتصاديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبما يعزز مبادئ المسؤولية المشتركة والنجاح المتبادل.
2. **فتح وتفعيل قنوات تواصل فعّالة مع جميع موردي الشركة**، بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستهلك وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد.
3. **العمل قدر المستطاع على إلزام موردي الشركة بتطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية**، بما يضمن توافق ممارساتهم مع القيم المؤسسية والمعايير البيئية والاجتماعية المعتمدة.
4. **توفير مختلف أشكال الدعم التوعوي والمهني للموردين**، بما يسهم في تعزيز قدراتهم ورفع جاهزيتهم لإنجاح برامج المسؤولية الاجتماعية لديهم.

5. **التواصل المستمر مع الموردين وعقد الاجتماعات الدورية معهم**، بهدف مناقشة سبل التعاون وتعزيز الشراكة وتحقيق مصالح الطرفين بصورة مستدامة.

البند الثاني عشر: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه المنافسين.

1. **الالتزام الصارم بقواعد المنافسة النزيهة**، بما يضمن ممارسة الأنشطة التجارية وفق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الأطراف.
2. **الامتناع التام عن جميع أشكال الفساد والرشوة**، وعدم السعي للحصول على أي مزايا تفضيلية غير مشروعة عند تقديم العروض أو تنفيذ وتسليم المنتجات أو المشاريع العقارية، التزامًا بالمعايير الأخلاقية والقانونية.
3. **التقيد بجميع التشريعات والأنظمة والقوانين المحلية** ذات الصلة بممارسات الشركة، ولا سيما تلك المتعلقة بنظام المنافسة، ضمانًا للامتثال الكامل للإطار القانوني المنظم للنشاط.
4. **الالتزام بأخلاقيات وقواعد العمل والأعراف المهنية المعتمدة** في مجال المنافسة، بما يعزز النزاهة ويضمن ممارسات تجارية عادلة ومسؤولة.

البند الثالث عشر: مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه المساهمين.

1. **تعظيم قيمة السهم وتحقيق أعلى مستوى ممكن من العائد المالي**، بوصفه أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها بما يعكس كفاءتها التشغيلية ونجاحها الاستراتيجي.
2. **حماية أصول الشركة وضمان حق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية حول الأداء المالي والتشغيلي للشركة**، مع الالتزام بالتعامل العادل مع جميع المساهمين دون تمييز، وفقًا لأفضل الممارسات المهنية.
3. **استقبال شكاوى المساهمين ومعالجتها بفعالية**، مع العمل على إشراكهم في القرارات الجوهرية للشركة من خلال الجمعية العامة العادية للمساهمين، بما يعزز مشاركتهم ويضمن تعزيز مبادئ الشفافية.
4. **الإفصاح العادل والمنضبط عن المعلومات الجوهرية ذات الصلة بالمساهمين**، وذلك بما يتوافق مع اللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وبما يضمن الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح النظامي.

البند الرابع عشر: التواصل المجتمعي والقضايا الخيرية.

تؤمن شركة سمو العقارية إيمانًا راسخًا بأهمية دورها المحوري في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتسعى إلى ترسيخ ريادتها في هذا المجال من خلال إحداث أثر تنموي إيجابي ومستدام داخل المجتمع. ويتجسد ذلك في دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية، وتعظيم دور الشركة في مساندة المنظمات الخيرية والمبادرات التنموية التي تسهم بفاعلية في خدمة المجتمع.

وتلتزم الشركة بإدارة أعمالها وفق مبادئ أخلاقية ومعايير استدامة راسخة، وذلك من خلال:

1. **الالتزام بأعلى مستويات النزاهة والشفافية** في جميع التعاملات والأنشطة والعلاقات التجارية.
2. **تطبيق ممارسات الأعمال المستدامة** والحد من التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن أنشطة الشركة.
3. **تعزيز ثقافة التنوع والمساواة والشمولية** داخل بيئة العمل وفي مختلف مراحل سلسلة التوريد.
4. **المشاركة الفاعلة في المبادرات التوعوية المجتمعية** ودعم القضايا الخيرية ذات الأثر الاجتماعي.
5. **ضمان صحة وسلامة ورفاهية الموظفين وأصحاب المصلحة**، من خلال توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة.
6. **الامتثال للأنظمة واللوائح المحلية والدولية ذات الصلة**، إضافة إلى الالتزام بالمعايير الخاصة بالأنشطة العقارية.
7. **تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية** بهدف تدريب الطلاب وتمكينهم، وفتح المجال أمامهم للمشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية، بما يبرز أهمية هذه البرامج وتأثيرها الإيجابي على الفرد والمجتمع.

البند الخامس عشر: فريق عمل المسؤولية الاجتماعية.

انطلاقا من حرص الشركة والتزامها الوطني بالمساهمة في خدمة وتلبية احتياجات المجتمع والعمل بفعالية التعزيز مسيرة التنمية بالمملكة، تواصل الشركة جهودها في تبني وتنفيذ العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها من خلال فريق عمل المسؤولية الاجتماعية ليقوم ببناء الخطط الخاصة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وواجب الشركة تجاه المجتمع، والتي تأتي متفقة مع رسالة الشركة وقيمها وتعكس التزامها المطلق في تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للفئات المحتاجة وتوفير احتياجاتها، وللمجلس تفويض من يرى للقيام بجميع ما يلزم لتحقيق أهداف هذه السياسة.

يهدف تشكيل فريق المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق ما يلي:

1. **وضع خطط واستراتيجيات ملائمة** لأنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة، بما يكفل فعاليتها واستدامتها.
2. **تشجيع منسوبي الشركة وشركائها** على تبني مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية داخل بيئة العمل.
3. **نقل التجارب الناجحة وتسليط الضوء** على مبادرات الشركة المتميزة في المسؤولية الاجتماعية كنموذج يمكن الاحتذاء به.
4. **اقتراح وتطوير برامج ابتكارية جديدة** تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق أثر اجتماعي ملموس ومستدام.
5. **تعزيز التواصل مع المجتمع وأصحاب المصلحة** والمؤسسات والمنظمات المعنية بممارسات المسؤولية الاجتماعية، بما يعزز التعاون وتبادل الخبرات.
6. **تقديم خدمات استشارية داخل الشركة** لمنسوبيها وشركائها فيما يتعلق بممارسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية، لدعم تطبيقها بكفاءة وفاعلية.

مهام فريق عمل المسؤولية الاجتماعية

1. الإشراف على جميع أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة، وتقديم التوصيات اللازمة لضمان تنوع المبادرات واتساقها مع أهداف الشركة وقيمها المؤسسية.
2. تعزيز دور الشركة في تبنّي وتفعيل سياسات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين والعملاء والموردين والموظفين والمجتمع، بما يعكس التزام الشركة بدورها التنموي.
3. الإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية المعتمدة في الشركة، والعمل على توعية العاملين وتثقيفهم وإشراكهم في المبادرات والبرامج ذات الصلة.
4. إعداد والإفصاح عن الخطط التنفيذية للمسؤولية الاجتماعية ضمن التقارير الدورية المرتبطة بأنشطة الشركة، بما يعزز الشفافية ويدعم توثيق الجهود المبذولة.
5. تفعيل قنوات التواصل المؤسسية واستخدامها وسيلة فاعلة لإبراز مبادرات وإنجازات الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
6. مراجعة واعتماد التبرعات والمساهمات الخيرية المرتبطة بأنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية وفق المعايير والسياسات المعتمدة.
7. التواصل مع الجهات الراعية للبرامج والنشاطات المجتمعية للتعرف على احتياجاتها وتحديد مجالات الدعم الممكنة من قبل الشركة.
8. تبني وتنفيذ مبادرات تهدف إلى ترسيخ ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة وفي البيئة المحيطة بها.
9. تعزيز مشاركة منسوبي الشركة في الأنشطة الاجتماعية والعمل التطوعي، وضمان إدراك أعضاء الفريق لمسؤولياتهم وتخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم في هذا المجال.
10. إعداد ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تتضمن ما تم تنفيذه من إجراءات وإنجازات في مجال المسؤولية الاجتماعية، بهدف تقييم الأداء ومتابعة مدى التقدم في تحقيق الأهداف.

البند السادس عشر: المخصصات المالية لفريق المسئولية الاجتماعية:

تقوم الإدارة التنفيذية سنوياً برفع توصية لمجلس الإدارة بشأن الموازنة المقترحة لبرنامج المسئولية الاجتماعية.

البند السابع عشر: الاحكام العامة:

1. **تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية من قبل مجلس الإدارة** وذلك في إطار تقييم فاعلية حوكمة الشركة، أو عند صدور تعليمات أو لوائح جديدة تتعلق بالسياسة. وفي جميع الحالات، يجب اعتماد أي تعديل أو تغيير في هذه السياسة من قبل الجمعية العامة.
2. **تلتزم جميع إدارات الشركة بتقديم الدعم اللازم لفريق عمل المسؤولية الاجتماعية** لتمكينه من أداء مهامه وتنفيذ برامجه بفعالية.
3. **يلتزم مجلس الإدارة بالإفصاح في تقريره السنوي** عن جميع التفاصيل المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك النفقات المترتبة على تنفيذ هذه السياسة، وذلك تعزيزًا لمبدأ الشفافية.
4. **تُراجع هذه السياسة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة سنوات** لضمان شموليتها واكتمالها، وبما يحقق توافقها المستمر مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.
5. **يُعمل بهذه السياسة ويُلتزم بما ورد فيها ابتداءً من تاريخ اعتمادها** من قبل الجهات المختصة.

اعتماد مجلس الادارة

أعضاء مجلس الإدارة	الصفة	التوقيع
الأستاذ / عايض فرحان مبارك القحطاني	رئيس مجلس الإدارة	
الأستاذ / عبد الرحمن عايض فرحان القحطاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الأستاذ/ سعيد سالم محمد النهدي	عضو مجلس الإدارة	
المهندس/ عصام أحمد محمد كلثوم	عضو مجلس الادارة	
المهندس / فيصل عبد الله زيد الخالدي	عضو مجلس الادارة	
الأستاذ/ عبد الله محمد البدير	عضو مجلس الادارة	
الأستاذ / زياد بسام البسام	عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ / محمد حمدي محمد البطاط	امين سر المجلس	

سمو
SUMOU

قرار لجنة المراجعة لشركة سمو العقارية رقم (1/2026)
بتاريخ 1447/09/11هـ الموافق 2026/02/28م

بعون الله تعالى إنه في يوم السبت بتاريخ 11 رمضان 1447 هـ الموافق 28 فبراير 2026 م فقد اطلعت اللجنة على العروض المقدمة لمراجعة وفحص القوائم المالية للشركة عن الربع الثاني والثالث والرابع والسنوي لعام 2026م والربع الأول من عام 2027م، وعليه فقد قررت اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بترشيح العروض الخمسة التالية للتصويت عليها في الجمعية العامة العادية القادمة للشركة للاختيار من بينها وهي:

قائمة المكاتب المرشحة

#	البيان	BDO Jeddah شركة الدكتور محمد العمري وشركاه - محاسبون قانونيون	RSM Jeddah شركة اراس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية	PKF Jeddah شركة بي كي اف البسام محاسبون ومراجعون قانونيون	Crowe شركة حلول كرو للاستشارات المهنية	Moore Jeddah السيد العيوطي وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون
1	القوائم المالية السنوية المجمعة	100,000	95,000	140,000	40,000	50,000
2	القوائم المالية السنوية المستقلة	450,000	200,000	500,000	300,000	400,000
3	القوائم المالية الفترية	240,000	120,000	360,000	150,000	150,000
4	تعليمات مراجعة	50,000	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
5	ترجمة القوائم المالية	50,000	مشمول	غير مشمول	مشمول	مشمول
6	إيداع القوائم المالية	10,000	مشمول	غير مشمول	غير مشمول	غير مشمول
7	تقرير الأطراف ذات العلاقة	غير مشمول	25,000	25,000	15,000	15,000
8	زكاة	غير مشمول	20,000	35,000	25,000	35,000
9	تكاليف انتقال وسفر وسكن	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	70,000	لا يوجد
	الاجمالي	**900,000**	**460,000**	**1,060,000**	**600,000**	**650,000**

ويتم عرض التوصية على الجمعية العامة للشركة في اجتماعها القادم لاختيار أحد المكاتب المرشحة المذكورة في الجدول اعلاه.

وإشهاداً على ذلك تم توقيع القرار من جميع أعضاء لجنة المراجعة.

والله ولي التوفيق،

أعضاء لجنة المراجعة	الصفة	التوقيع
الأستاذ / زياد بسام البسام	رئيس لجنة المراجعة	
الأستاذ/ عبدالرحمن عايض القحطاني	عضو اللجنة	
الأستاذ/ سعيد سالم محمد النهدي	عضو اللجنة	
المهندس / فيصل عبد الله زيد الخالدي	عضو اللجنة	
الأستاذ / محمد حمدي محمد البطاط	امين اللجنة	

P.O. Box 52575
Jeddah 21573 - KSA
Tel: +966 12 622 7070
Fax: +966 12 622 2247
sumou.com.sa